

قانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٣١

خاص بالاجارات الزراعية لسنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه
وأصدرناه :

مادة ١ - مع عدم الاخلال بأحكام المرسوم بقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٣٠
لا تقبل دعوى المسالك أو المستاجر الأصلي فيما يتعلق بايجار سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠
عن أطيان استؤجرت لترجع قسطا على الوجه المعتاد في المطالبة بأكثر من أربعة
أشهر الايجار المذكور

مادة ٢ - في حالة التنفيذ بحكم أو بسند أو عقد رسمي لا يجوز التنفيذ
بأكثر من أربعة أشهر الايجار المشار إليها في المادة السابقة مضافا إليها
المصاريف والمخالفات .

مادة ٣ - لا يسرى هذا القانون على الاجارات التي تكون قد جرت
بشأنها اتفاقات خاصة بين المتعاقدين بعد شهر أكتوبر سنة ١٩٣٠ ولا على
الاجارات التي يكون الايجار فيها محددًا على أساس أسعار القطن .

مادة ٤ - تسري أحكام هذا القانون على الدعاوى المنظورة الآن أمام
المحاكم وتطبق دون اخلال بقواعد القانون العام التي لم ينص صراحة على
مخالفتها .

مادة ٥ - على وزير الحقانية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ
نشره في الجريدة الرسمية .

أمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية
وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

مديرى المتزه في ١١ ربيع الأول سنة ١٣٥٠ (٢٦ يولييه سنة ١٩٣١)

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة
رئيس مجلس الوزراء
اسماعيل صدق
وزير الحقانية (بالتبعية)
محمد حلمى عيسى

مادة ١ - يلغى المرسوم بقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٢٩ بانتشاء احتياطي
زراعى، والقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٠ بأخذ مبلغ أربعة ملايين من الجنيحات
من الاحتياطي العام وضحه الى الاحتياطي الزراعى، والمرسوم بقانون رقم ٥١
لسنة ١٩٣٠ بأخذ مبلغ ثلاثة ملايين من الجنيحات من الاحتياطي العام وضحه
الى الاحتياطي الزراعى .

مادة ٢ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ
نشره في الجريدة الرسمية .

أمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية
وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

مديرى المتزه في ١٠ ربيع الأول سنة ١٣٥٠ (٢٥ يولييه سنة ١٩٣١)

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة
رئيس مجلس الوزراء
اسماعيل صدق
وزير المالية
اسماعيل صدق

قانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٣١

بأخذ مبلغ ٥٠٠٠٠٠٠ جنيه من مال الاحتياطي العام وضحه
لاكتتاب الحكومة في أسهم بنك التسليف الزراعى

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه
وأصدرناه :

مادة ١ - يؤخذ من مال الاحتياطي العام مبلغ ٥٠٠٠٠٠٠ جنيه (خمسة
ألف جنيه مصرى) ويخصص لاكتتاب الحكومة في أسهم بنك التسليف
الزراعى .

مادة ٢ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

أمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية
وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

مديرى المتزه في ١٠ ربيع الأول سنة ١٣٥٠ (٢٥ يولييه سنة ١٩٣١)

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة
رئيس مجلس الوزراء
اسماعيل صدق
وزير المالية
اسماعيل صدق